تحرك عاجل

أطفال فلسطينيون يتعرضون للاعتقال الإداري

في 4 فبراير/شباط 2016، قبضت القوات الإسرائيلية على الصبي الفلسطيني عبد الرحمن عوض كميل، البالغ من العمر 16 عاماً، بينما كان نائماً. وقد صدر أمر بوضعه رهن الاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور، وأكمل العام السابع عشر من عمره وهو داخل السجن.

عبد الرحمن عوض كميل، صبي من بلدة قباطية الواقعة جنوبي جنين، وصدر ضده أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، يوم 11 فبراير/شباط. وقرر قاضٍ عسكري تخفيض مدة الأمر إلى أربعة شهور، لدى مراجعته يوم 16 فبراير/شباط 2016. وقد أكمل عبد الرحمن عوض كميل العام السابع عشر من عمره وهو داخل السجن.

ويُذكر أن نظام الاعتقال الإداري يجيز احتجاز الشخص إلى أجل غير مسمى بدون تهمة ولا محاكمة، ويُستخدم بشكل متزايد ضد الأطفال. ويستخدم الجيش الإسرائيلي أوامر الاعتقال الإداري في الأغلب الأعم ضد الفلسطينيين، ويمكن تجديد هذه الأوامر إلى أجل غير مسمى. وقد قالت عائلة عبد الرحمن عوض كميل لمنظمة العفو الدولية إن القوات الإسرائيلية ألقت القبض عليه في حوالي الساعة الثانية من فجر يوم 4 فبراير/شباط 2016، بينما كان نائماً. وقد احتُجز في نقطة تفتيش بلدة جلمة القريبة لمدة ثلاثة أيام، ثم نُقل إلى سجن مجدو في شمال إسرائيل. ويقول عبد الرحمن عوض كميل إنه لم يخضع للتحقيق مطلقاً ولا يعرف السبب في اعتقاله.

وكان محمد غيث وفادي عباسي وكاظم صبيح، وجميعهم فلسطينيون من القدس الشرقية في السابعة عشرة من العمر وقُبض عليهم في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أول أطفال فلسطينيين يُحتجزون رهن الاعتقال الإداري منذ حوالي أربع سنوات (انظر التحرك العاجل رقم: UA: 248/15، على الموقع: https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/2792/2015/en/). وقد أُطلق سراحهم يوم 19 يناير/كانون الثاني 2016 بمجرد انقضاء أوامر الاعتقال الصادرة ضدهم. ومنذ ذلك الحين، احتُجز ما لا يقل عن 13 طفلاً آخرين رهن الاعتقال الإداري، وكان 11 منهم لا يزالون محتجزين بحلول يوم 26 إبريل/نيسان 2016. وقد قُبض على أحدهم، ويبلغ من العمر 17 عاماً وهو من بلدة يعبد في محافظة جنين، بينما كان نائماً، حيث اقتحم الجنود الإسرائيليون باب منزله في حوالي الساعة الرابعة من فجر يوم 2 مارس/آذار 2016. وقد قال إنه خضع للتحقيق لمدة 39 ساعة في

معتقل سالم (في الضفة الغربية المحتلة) فيما يتصل بالتحريض على العنف على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما نفاه. وفي 14 مارس/آذار 2016، صدر ضده أمر بالاعتقال الإداري لمدة ثلاثة شهور، وهو محتجز حالياً في سجن مجدو.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العبرية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات الإسرائيلية بالإفراج عن عبد الرحمن عوض كميل وجميع الأطفال الآخرين المعتقلين إدارياً، ما لم تُوجه لهم تهم جنائية معترف بها وتتم محاكمتهم وفق إجراءات تتقيد بالمعايير الدولية للعدالة الجنائية للأحداث؛
- مطالبة السلطات بأن تكفل لجميع الأطفال المعتقلين إدارياً تلقي زيارات بصفة منتظمة من أهاليهم ومحاميهم، وإبقائهم بمعزل عن البالغين في جميع الأوقات، ما لم يكن ذلك مناقضاً لمصالحهم المثلى، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية للعدالة الجنائية للأحداث؛
- حث السلطات على اتخاذ خطوات فورية لإنهاء أسلوب الاعتقال الإداري.

ويُرجى إرسال المناشدات، قبل يوم 10 يونيو/حزيران 2016، إلى كل من:

وزير الدفاع

السيد الوزير/ موشيه يعلون

Moshe Ya'alon
Ministry of Defence
Tel Aviv 61909, Israel
Email: minister@mod.gov.il
pniot@mod.gov.il
Fax: +972 3 691 6940

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية

السيد اللواء/ روني نوما

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية والمنطقة الوسطى

Major-General Roni Numa
GOC Central Command
Military Post 01149, Battalion 877
Israel Defense Forces, Israel
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير الأمن العام

السيد الوزير/ جلداد إردان

Gilad Erdan
Kiryat Hamemshala
PO Box 18182
Jerusalem 91181, Israel
Fax: +972 2 584 7872
Email: gerdan@knesset.gov.il

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

أطفال فلسطينيون يتعرضون للاعتقال الإداري

معلومات إضافية

كان عبد الرحمن عوض كميل، الذي ينقضي أمر اعتقاله الإداري الحالي يوم 11 يونيو/حزيران 2016، يدرس في المدرسة الثانوية الصناعية في جنين عندما قُبض عليه.

وقد قُدم نظام الاعتقال الإداري في الظاهر كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطراً شديداً ووشيكاً على الأمن، وتستخدمه إسرائيل كبديل لنظام القضاء الجنائي من أجل القبض على أشخاص يُشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية وتوجيه تهم لهم ومحاكمتهم، أو من أجل احتجاز أشخاص ما كان يجب القبض عليهم أصلاً. ويمكن أن تُجدد أوامر الاعتقال الإداري إلى أجل غير مسمى، وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إدارياً في إسرائيل يُعتبرون في عداد سجناء الرأي، حيث يُحتجزون دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، تزايدت وتيرة العنف بشكل كبير في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما كان الحال خلال فترات تصاعد التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ردَّت السلطات الإسرائيلية بشن حملات قبض واسعة، وبإصدار مزيد من أوامر الاعتقال الإداري، بما في ذلك معاودة استخدام هذا الأسلوب ضد الأطفال. ووفقاً لما ذكره "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان" (بتسليم)، وهو منظمة إسرائيلية معنية بحقوق الإنسان، فقد كان هناك 627 معتقلاً إدارياً بحلول نهاية فبراير/شباط 2016، بينما كان هناك 424 معتقلاً إدارياً في فبراير/شباط 2015. وبالرغم من أن عشرات الأطفال الفلسطينيين قد اعتُقلوا إدارياً خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، فقد ظلت الأعداد تتناقص بشكل مطرد حتى ديسمبر/كانون الأول 2011، حيث لم يكن هناك سوى طفل واحد معتقل إدارياً. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، صدرت أوامر اعتقال إداري ضد ثلاثة أطفال تبلغ أعمارهم 17 عاماً ويحملون بطاقات هوية من القدس، ليصبحوا بذلك أول أطفال يُعتقلون إدارياً في غضون أربع سنوات تقريباً.

ويقضي القانون الدولي لحقوق الإنسان بأنه لا يجوز استخدام إجراء احتجاز الأطفال إلا باعتباره ملاذاً نهائياً ولأقصر فترة ممكنة، كما يجب توفير بدائل أخرى ملائمة للاحتجاز. ويُحرم الأطفال المعتقلون إدارياً في إسرائيل من حقهم في

الطعن في شرعية احتجازهم أمام محكمة "أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى"، وكذلك من حقهم "فى أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل"، وهي حقوق تتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب "اتفاقية حقوق الطفل" الصادرة عن الأمم المتحدة. كما أُهدر حق أولئك الأطفال في التمتع بحماية كافية كأطفال من خلال احتجازهم مع البالغين. وقد ذكرت "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال–فرع فلسطين" أن بصير محمد الأطرش، البالغ من العمر 17 عاماً وهو من الخليل، قد خضع للتحقيق يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015، وحُرم من الاتصال بمحام، واتُهم بإلقاء حجارة وبالتحريض عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما نفاه. وقد وُضع في قفص معدني، مع خمسة معتقلين بالغين. وصدر ضده أمر اعتقال إداري لمدة ثلاثة شهور، وقبل يومين من انقضائه في 28 يناير/كانون الثاني 2016، وجه المدعي العسكري الإسرائيلي تهماً له فيما يتصل بإعداد وإلقاء عبوات مولوتوف على نقطة تفتيش للجيش الإسرائيلي. كما ذكرت عائلة محمد غيث أنه احتُجز مع فادي عباسي في عنبر يضم أربعة بالغين بالإضافة إلى أطفال آخرين.

وقد خضع بعض الأطفال للتحقيق لفترات طويلة بدون السماح لهم بالاتصال بمحامين، أو خلال احتجازهم انفرادياً. ومن هؤلاء محمد الهشلمون، البالغ من العمر 17 عاماً، حيث قُبض عليه في الساعات الأولى من يوم 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، من منزله في حي راس العامود في القدس الشرقية، وذلك على أيدي حوالي 40 من ضباط الشرطة وجهاز الأمن العام الإسرائيلي، حيث داهموا المبنى الذي يعيش فيه، وهو مبنى يضم ثلاث شقق. واقتاده الضباط إلى مركز التحقيق التابع لجهاز الأمن العام، داخل مركز احتجاز الروس، في القدس، حيث احتُجز 18 يوماً ثم نُقل إلى سجن عسقلون في جنوب إسرائيل، لمدة أربعة أيام. وقد سُئل مراراً عن التخطيط لهجمات في القدس، وهو ما نفاه. وقد احتُجز رهن الحبس الانفرادي لمدة 22 يوماً، وحُرم من الاتصال بمحامٍ، وخضع للتحقيق مراراً لفترات طويلة، ثم مثل مرتين أمام محكمة التحقيق في القدس. وبعد الجلسة الثانية يوم 20 يناير/كانون الثاني 2016، أمرت المحكمة بوضعه رهن الإقامة الجبرية في منزله لمدة أسبوع وبفرض غرامة عليه مقدارها حوالي 1260 دولاراً أمريكياً. ولكن، بدلاً من نقله إلى منزله، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي في اليوم التالي أمراً باعتقاله إدارياً لمدة ستة أشهر. (انظر التحرك العاجل رقم: UA: 31/16، على الموقع: https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/3399/2016/en/)

الاسم: عبد الرحمن عوض كميل

النوع: ذكر